



الكويت تشارك في وضع اتفاقية دولية لمواجهة جرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأنشأت لجنة فنية بمشاركة جهات حكومية لوضع مبادئها

## مستخدمو التكنولوجيا لأغراض إجرامية.. ملاحقون داخل الكويت وخارجها

- الإطار القانوني يقضي بتسليم المجرمين وتبادل المعلومات مع الدول من دون طلب مسبق
- جهات حكومية ترى إتاحة الوصول إلى تقنية المعلومات عبر الحدود والتعاون لجمع المعلومات فوراً
- الكشف والتحفظ العاجل على البيانات المخزنة في وسائل تقنية المعلومات.. وتتبع المستخدمين
- الاتفاقية تضمن مكافحة الأعمال الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود

### اهتمام كويتي على مدار سنوات

يبرز اهتمام الكويت في دعم أطر التعاون الدولي القانوني والقضائي في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية الممتد منذ التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها الملحقة، يأتي ذلك إلى جانب التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات. يأتي ذلك إلى جانب مشاركتها في مؤتمر الدول الأطراف والفرق العاملة الحكومية المتخصصة، وكذلك الاعتبارات الناشئة من إعلانات مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وخاصة إعلان سلفادور 2010 وإعلان الدوحة 2015 وإعلان كيوتو 2020 التي أولت الاهتمام لمثل تلك الجرائم المستحدثة والأخذ في التطور.

### 4 وثائق مهمة للاتفاقية

- كشفت المصادر أن الاتفاقية التي تشارك فيها الكويت يجب لوضع عناصرها استعراض 4 وثائق مهمة كالتالي:
- 1- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 74/247 بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية.
  - 2- الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.
  - 3- اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية.
  - 4- التقرير التفسيري لاتفاقية بودابست المتعلقة بالجريمة الإلكترونية.

### «الخارجية».. تنسق وطنياً

ذكرت المصادر أن وزارة الخارجية تقوم بالتنسيق مع الجهات التنفيذية الوطنية ذات الاختصاص التقني في مسائل إدارة شبكات المعلومات وحمايتها وتقديم الخدمة وطنياً بحيث تكون هي جهة التنسيق لتكوين الموقف الوطني للكويت.



4- تحديد أطر التعاون القضائي والقانوني وتسليم المجرمين وتبادل المعلومات مع جوارية تقديم المعلومات من دون طلب مسبق إذا اعتبرت الدولة أن كشف مثل هذه المعلومات يمكن أن يساعد في البدء بتحقيقات في الجرائم، مع التعاون بشأن الكشف والتحفظ العاجل للمعلومات المخزنة في وسائل تقنية المعلومات والوصول إلى تقنية المعلومات عبر الحدود مع التعاون والمساعدة الثنائية بخصوص الجمع الفوري لمعلومات تتبع المستخدمين والبيانات المترتبة والحالية

وتدعيمه في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات وتقليل مخاطرها ضمن مرتكبات، أهمها المساواة في السيادة الإقليمية للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بما يشمل الإجراءات المتعلقة بممارسة الولاية القضائية واحترام سيادة القانون وحفظ النظام العام والأمن ومراعاة القيم المجتمعية.

2 - صياغة مجالات تطبيق الاتفاقية مع الأخذ بالاعتبار الصوك الدولية المتعلقة بمكافحة الأعمال الإرهابية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة

ومازالت الاتفاقية محل النقاش التي صدرت ووضع أسسها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 247/74، في طور وضع العناصر الرئيسية لها واستطلاع توجهات الدول في هذا الصدد، حيث ترى جهات حكومية محلية أنه في إطار تهيئة عدد من العناصر المرتكبات لصياغة اتفاقية أممية فعالة وتوافقية، فإنه تم بيان أهم 5 مبادئ يجب مراعاتها كالتالي:

1 - وضع غطاء رئيسي وشامل لمشروع الاتفاقية يؤكد على أن يكون تطبيقها بهدف تعزيز التعاون

علي إبراهيم

فيما تتزايد الجرائم السيبرانية عالمياً، علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن جهات حكومية على رأسها وزارة الخارجية والعدل تعمل على وضع مبادئها في شأن اتفاقية دولية شاملة لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، حيث أنشأت الكويت لجنة وطنية لتابعة أعمال لجنة الخبراء الحكومية الدولية مفتوحة العضوية المختصة بوضع الاتفاقية.

وكشفت المصادر عن أن ضمن المراتب التي طرحت للمناقشة داخل الكويت جوارية تقديم المعلومات من دون طلب مسبق، وأن تشمل الجرائم التي ارتكبت أو خطط لها في أكثر من دولة أو كان لها آثار عبرة للحدود، مع المساواة في السيادة الإقليمية للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وذكرت المصادر أن رؤية الجهات الكويتية تطرقت إلى التعاون بشأن الكشف والتحفظ العاجل على المعلومات المخزنة في وسائل تقنية المعلومات، والوصول إلى تقنية المعلومات عبر الحدود مع التعاون والمساعدة الثنائية بخصوص الجمع الفوري لمعلومات تتبع المستخدمين والبيانات المترتبة والحالية وتحديد عناصر السرية وحدود استخدام البيانات محل المساعدة المتبادلة.

## المركز MARKAZ

# تأكيداً على نموه المستدام ومرورته وقدرته الفائقة على مواجهة الأزمات "المركز" يحتفل بعامٍ آخر من النجاح بعد حصاد خمس جوائز مرموقة خلال 2021

30 سبتمبر 2021 أكثر من 1.053 مليار دينار كويتي. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق "المركز" خدمات صانع السوق في العام الماضي.

وكان "المركز" قد حصد أيضاً جائزة "أفضل مدير أصول عقاري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لعام 2021 من مجلة جلوبال إنفستور "Global Investor"، نظير تميزه في إدارة الأصول والصناديق والثروات، وخدماته الأخرى كذلك. كما تجسد الجائزة تميز "المركز" في خدمة المؤسسات والأفراد المتطلعين للاستفادة من الإمكانيات الكاملة للاستثمار في فئات الأصول العقارية بالمنطقة، وفق أعلى معايير القطاع وتحت إشراف بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت. ويتمتع "المركز" بأكثر من 30 عاماً من الخبرة في إدارة الأصول العقارية بجميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يدير "المركز" مجموعة من الاستثمارات العقارية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم، بما في ذلك محفظة عقارية بقيمة 250 مليون دينار كويتي، و70 مليون دينار كويتي لصندوق المركز العقاري، والعديد من العقارات المدرجة للدخل بجميع أنحاء الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك محافظ تقديرية مقدمة حسب الطلب.

ومع فوزه بجائزة "أفضل بنك استثماري في الكويت" من مجلة جلوبال فاينانس "Global Finance" لعشر مرات، يواصل "المركز" مسيرته المتميزة من خلال الارتقاء بجودة خدماته، وحصته في السوق، وإبتكاراته، وحصته في السوق، وغير ذلك من عوامل النجاح.

البيئية والاجتماعية والتزام الشركة بمبادئ الحوكمة، وفي إطار مساعيها المستمرة لإحداث تأثير ملموس على المجتمعات التي يخدمها، والمساهمة بشكل إيجابي في بناء اقتصاد قوي ومستدام بدولة الكويت، اعتمد "المركز" استراتيجية خاصة للمسؤولية الاجتماعية والاقتصادية تقوم على ركائز ثلاث ممثلة في بناء القدرات البشرية، ومواصلة بيئة الأعمال مع مبادئ التنمية المستدامة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة في بيئة الأعمال.

وحصل "المركز" على جائزة "أفضل بنك استثماري في الكويت" من مجلة إيميا فاينانس "EMEA Finance" تقديراً لإمكاناته في تقديم الخدمات المصرفية الاستثمارية بما في ذلك إصدار الأسهم، وإصدار الديون، وعمليات الاندماج والاستحواذ، وإعادة الهيكلة وغيرها من الخدمات الاستشارية التي تمتد لقرابة 50 عاماً. ويفضل استراتيجيته واتساع خبرته التي منحتها ميزة خاصة في السوق، نفذ "المركز" صفقات في الخدمات المصرفية الاستثمارية بقيمة 1.55 مليار دينار كويتي منذ عام 1997 (حتى 30 يونيو 2021).

وفاز "المركز" أيضاً بجائزة "أفضل مدير أصول في الكويت" من مجلة إيميا فاينانس "EMEA Finance" بفضل نهجه الاستثماري والإدارة النشطة للسيولة. ويقدم "المركز" خدمات متكاملة في إدارة الأصول، تشمل خدمات الاستشارات الاستثمارية، والاستثمارات الخليجية والعالمية، وأسهم الملكية الخاصة، وحلول الاستثمار الفصمة بحسب احتياجات العميل من خلال صناديق الاستثمار وإدارة المحافظ الاستثمارية. وبلغ إجمالي أصول "المركز" المدارة في



وعلق السيد ضرار يوسف الفانم، رئيس مجلس إدارة "المركز"، على إنجازات "المركز" خلال العام الماضي قائلاً: "إننا ننظر إلى عام 2021 باعتباره العام الذي أثبت فيه "المركز" جدارته كأحد المؤسسات الرائدة في القطاع المالي، خاصة وأنه حظي بثقة العملاء وأصحاب المصلحة والشركات والمجتمع المالي طوال أشهر الجائحة الأولى، حيث نجح فريق عملنا المتفاني في المحافظة على جودة خدماتنا ومنتجاتنا الرائدة. كما أن نهج عملنا الرصين القائم على البحث هو ما يجعلنا في المقدمة، وبفضله كان 2021 من أفضل الأعوام أداة منذ بداية مسيرتنا. ونحن فخورون حقاً بالتقدير الواسع لجهود "المركز" من قبل المجتمع المالي الذي منحنا هذه المجموعة من الجوائز المرموقة."

وتأتي "جائزة الاستدامة في الشرق الأوسط" المقدمة من مجلة إيميا فاينانس "EMEA Finance" تقديراً للجهود التي يبذلها "المركز" للوفاء بالتزاماته

اختتم المركز المالي الكويتي "المركز" العام 2021 بحصاد خمس جوائز مرموقة أخرى ضمن القطاع المالي في عام 2021، ليكمل عاماً آخر حافلاً بالتميز في خدمات إدارة الأصول والاستثمار الرائدة المقدمة لعملائه في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفاز "المركز" بالجوائز الجديدة من إيميا فاينانس "EMEA Finance"، و"جلوبال فاينانس "Global Finance" و"جلوبال إنفستور "Global Investor"، والتي تأتي كلها تقديراً لممارساته وأنشطته المبتكرة ونموه المستدام وأدائه المتميز رغم التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 وما بعدها، فضلاً عن تواجده الجغرافي في أكثر من 13 دولة، ورضا وثقة عملائه فيه، والعديد من عوامل النجاح الأخرى.

وجاء اختيار "المركز" للفوز بجوائز إيميا فاينانس "EMEA Finance" للخدمات المصرفية لأفضل البنوك بمنطقة الشرق الأوسط لعام 2021 "أفضل بنك استثماري في الكويت"، و"أفضل مدير أصول في الكويت" للعام التاسع على التوالي، إلى جانب فوزه بجائزة "الاستدامة في الشرق الأوسط"، كما نال لقب "أفضل بنك استثماري في الكويت" من مجلة جلوبال فاينانس "Global Finance" للمرة العاشرة على مدى 11 عاماً. وحصل "المركز" أيضاً على لقب "أفضل مدير أصول عقاري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لهذا العام من مجلة جلوبال إنفستور "Global Investor"، ما يرفع رصيد "المركز" لأكثر من 60 جائزة من مؤسسات مالية إقليمية وعالمية مرموقة ورائدة منذ تأسيسه في عام 1974 وحتى الآن.



إخلاء مسؤولية:

تم إعداد هذا البيان الصحفي لغرض مشاركة معلومات وأخبار "المركز" وليس لأغراض ترويجية. وقد تتعرض الاستثمارات إلى مخاطر التغيرات في الأسواق ولا يوجد أي ضمان أو تأكيد على الأداء المستقبلي أو العوائد المتوقعة، ولذلك يتعين على المستثمرين المحتملين مراجعة المعلومات في مستندات الاستثمار قبل اتخاذ أي قرار استثماري. يمكن الحصول على المزيد من المعلومات على موقع "المركز" الإلكتروني www.markaz.com أو عبر الاتصال بنا على (+965 2224 8000).